



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم مالية ومحاسبة

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة ليسانس

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبية

التخصص: محاسبة وجباية

دور الرقابة على الوثائق في الحد

من التهرب الضريبي

دراسة حالة مفتشية الضرائب بتكسبت - الوادي

تحت إشراف الدكتورة:

بكوش لطيفة

المؤطر بالمؤسسة

رزق الله جيروني

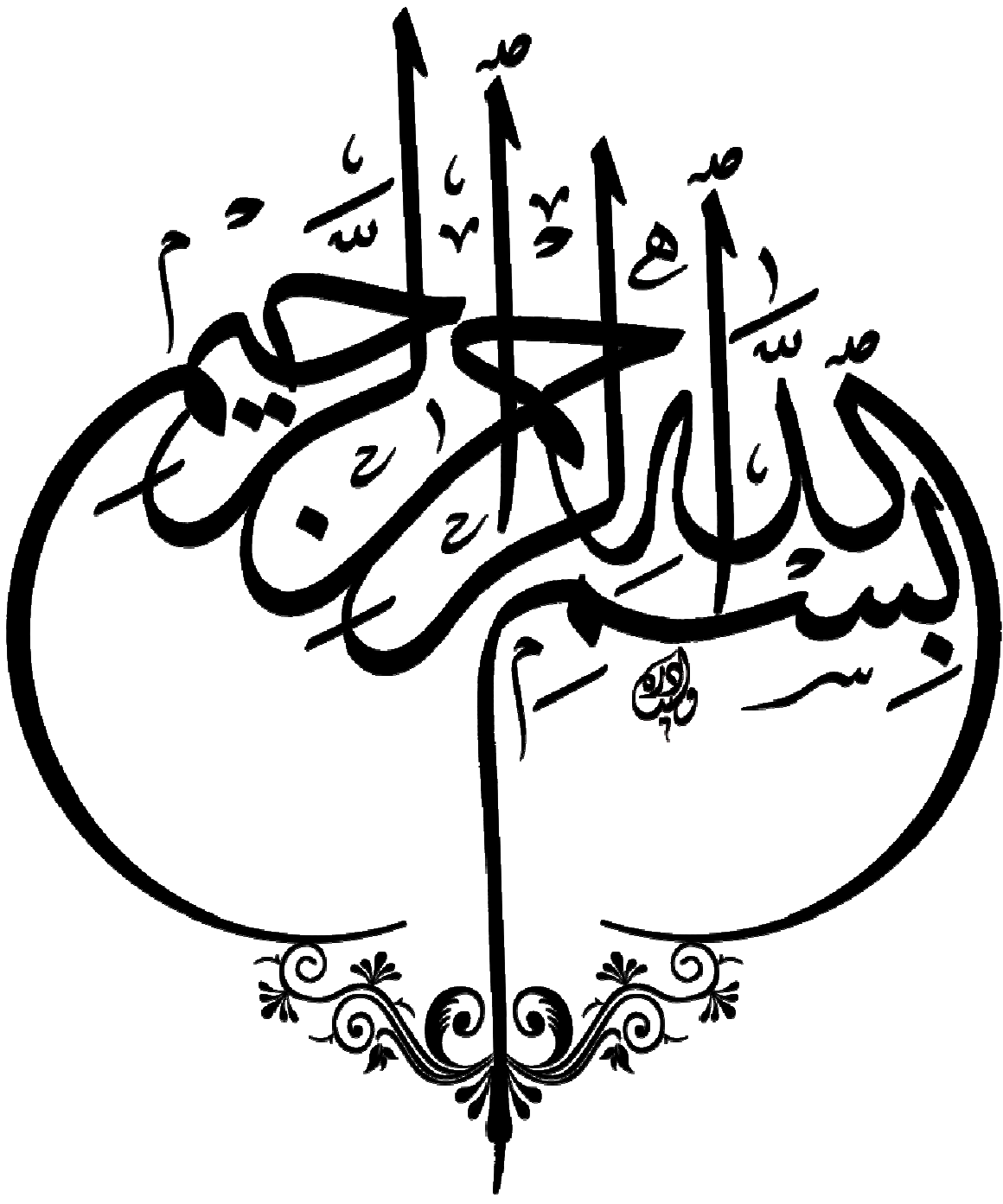
إعداد الطلبة:

*صفاء غمام علي

* ابتسام برحومة

* كنزة عبد الجواد

السنة الجامعية: 2017 / 2018



كلمة شكر

باسمك اللهم نستعين على أمور الدنيا والدين، وبك آمنا وعلينا توكلنا وإليك المصير،
لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت لك الحمد الكثير والسلام على سيدنا محمد
الداعي إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة وعلى آله وصحبه والذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه،
أما بعد: هي كلمة أبت إلا الحضور،

هي كلمة شكر وتقدير لله عز وجل الذي وفقنا على إتمام هذا التقرير في أحسن الأحوال
نتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل
ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة " بكوش لطيفة "

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت لنا عوناً في إتمام هذا البحث.

كما لا ننسى أن نشكر " جيروني رزق الله "

الذي قام بكل مجهوداته من أجل مساعدتنا في إعداد التقرير.

الاهداء

الحمد لله الذي وفقنا في حياتنا، وانجازنا هذا العمل المتواضع والذي نهديه إلى:

- من كللهم الله بالهيبية والوقار، إلى من علمنا العطاء بدون انتظار، ونحمل اسمهم

بكل افتخار ... آباءنا

- إلى من جعلت الجنة تحت أقدامهم ويعجز اللسان عن إيجاد كلمات وحروف لشكرهم

ويجف الحبر على الورق لوصفهم، إلى معنى الحب والحنان إلى بسمات الحياة ... أمهاتنا

- إلى من حبهم يجري في عروقنا ويلهف الفؤاد بذكرهم "أشقائنا" من أكبرهم إلى صغيرهم

- إلى كل الطلبة والطالبات الذين عرفناهم طيلة مشوارنا الدراسي، وإلى كل من

جمعنا معهم مقاعد الدراسة ومجالس العلم.

- وإلى أستاذتنا المشرفة: "الدكتورة بكوش لطيفة"

- وإلى مفتشية الضرائب تكسبت الوادي.

صفاء + ابتسام + كنزة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
I	الاهداء
II	كلمة الشكر
VI-III	فهرس المحتويات، الأشكال، والملاحق
أ-ج	المقدمة
14-5	الفصل الأول: عموميات حول الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي
6	تمهيد
7	المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية
7	المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وأهدافها
8	المطلب الثاني: صور الرقابة الجبائية
9	المطلب الثالث: أسباب قيام الرقابة الجبائية
10	المبحث الثاني: أساسيات حول التهرب الضريبي
10	المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي وأنواعه
11	المطلب الثاني: أشكال التهرب الضريبي.
12	المطلب الثالث: أسباب وآثار التهرب الضريبي.
14	خلاصة الفصل
32-15	الفصل الثاني: نظرة عامة حول مفتشية الضرائب بتكسبت الوادي، ودراسة تطبيقية لاجراءات الرقابة على الوثائق
16	تمهيد
17	المبحث الأول: تقديم المديرية الولائية للضرائب بولاية الوادي
17	المطلب الأول: نشأة وتعريف المديرية الولائية للضرائب بولاية الوادي
18	المطلب الثاني: مهام وأهداف المديرية الولائية للضرائب بولاية الوادي
21	المبحث الثاني: تقديم مفتشية الضرائب تكسبت الوادي
21	المطلب الأول: نشأة وتعريف مفتشية الضرائب تكسبت الوادي
22	المطلب الثاني: مهام وأهداف مفتشية الضرائب تكسبت الوادي
23	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب تكسبت الوادي
24	المبحث الثالث: إجراءات الرقابة على الوثائق في مفتشية الضرائب تكسبت الوادي.
24	المطلب الأول: اختيار قائمة المكلفين بالضريبة وطلب المعلومات.
27	المطلب الثاني: طلب توضيحات نموذج C4 والإبلاغ النهائي بنتائج التسوية الجبائية.
30	المطلب الثالث: تحرير الجدول الفردي.
32	خلاصة الفصل
35-33	الخاتمة
37-36	قائمة المصادر والمراجع
38	الملاحق

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
23	المهكل التنظيمي لمفتشية الضرائب تكسبت - الوادي	01
26	طلب معلومات C2	02
28	نموزج C4	03
29	الإبلاغ النهائي بنتائج التسوية الجبائية	04
31	الجدول الفردي Role	05

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق
01	طلب معلومات C2
02	نمذج C4
03	الإبلاغ النهائي بنتائج التسوية الجبائية
04	الجدول الفردي Role

المقدمة

تمهيد

تعتبر الضريبة من أهم المصادر لتمويل خزينة الدولة، كما تساهم في الإنعاش الاقتصادي، ودفع عجلة التنمية التي تسعى من خلالها إلى تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، وكذا ضرورة التعامل مع المؤسسات الدولية. لذلك فإن ديمومة مفهوم الضريبة واستمراره متوقف على مدى استجابة والتزام المكلفين بالضريبة لواجباتهم الضريبية. لكن هذه الاستجابة في غالب الأحيان تكون نسبية نتيجة الجدل القائم منذ القدم بين دفع الضريبة والتهرب من أدائها عن طريق استغلال الثغرات القانونية.

تعد الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة للمؤسسات ولمصالح الضرائب على حد سواء. إذ تعتبر النظام الذي يخول للإدارة الضريبية مراقبة التصريحات، معاينة الأخطاء، النقائص والإعفاءات وكذا عدم احترام الالتزامات الجبائية من قبل المكلفين بالضريبة، وذلك لأهميتها البالغة في اتخاذ القرار وتحليل الوضعية الجبائية للمكلفين، فهي وسيلة فعالة تضمن مصلحة الخزينة العمومية من جهة ومن جهة أخرى لردع المكلفين وتحسيسهم بأن إدارة الضرائب ذات حضور دائم، وهذا ما ينعكس على تصريحاتهم وسلوكياتهم اتجاه التزامهم الضريبي.

بالرغم من كون ظاهرة التهرب قديمة إلا أنها قد تفتشت وتعددت صورها عبر الزمن سواء من حيث الوسائل أو الأساليب المعتمدة، لتشهد في الآونة الأخيرة أبعاد خطيرة، فهي لا تقتصر على منطقة جغرافية محددة، ولا على فترة زمنية معينة، بل أصبحت ظاهرة عالمية لصيق بالضرائب حيث ما وجدت هذه الأخيرة، لذلك تسعى معظم الدول لمحاربتها بشتى الطرق والوسائل والتي من بينها الرقابة الجبائية.

على هذا الأساس تم طرح إشكالية الدراسة في العنصر الموالي.

إشكالية الدراسة

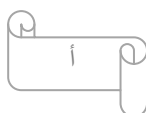
مما سبق تتضح لنا معالم الإشكالية التي يمكن حصرها في التساؤل التالي:

فيما تتمثل إجراءات الرقابة على الوثائق كشكل من أشكال الرقابة الجبائية للحد من التهرب

الضريبي؟

الأسئلة الفرعية للدراسة

ولتوضيح مختلف جوانب الإشكالية المطروحة نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:



- ماهي الإجراءات الكفيلة لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من التهرب الضريبي؟
- فيما تتمثل مراحل الرقابة على الوثائق كآلية للحد من التهرب الضريبي؟

فرضيات الدراسة

- تختلف إجراءات الرقابة الجبائية باختلاف أنواعها وأشكالها فيمكن أن تباشر بطريقة عامة وكما يمكن أن تكون معمقة ودقيقة.
- هناك عدة مراحل للرقابة على الوثائق والمتمثلة في طلب المعلومات (C2)، طلب التوضيحات (C4)، الإبلاغ النهائي والجدول الفردي.

مبررات اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب جعلتنا نختار هذا الموضوع ومن أهمها:

- علاقة الموضوع بالتخصص المتمثل في المحاسبة والجباية؛
- موضوع الدراسة له علاقة بالواقع المعاش كونه يمس فئات المجتمع.

أهداف الدراسة

- توضيح مدى خطورة التهرب الضريبي التي أصبحت ظاهرة اقتصادية خطيرة تعيق التنمية الاقتصادية؛
- دراسة أثر فعالية الرقابة الجبائية في الحد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي ؛
- توضيح اجراءات الرقابة على الوثائق في مفتشية الضرائب بتكسبت- الوادي.

أهمية الدراسة

تكتسي الرقابة الجبائية أهمية كبيرة في النظام الضريبي الجزائري كونه يعتبر نظام ضريبي يعطي الحركة التامة للمكلفين بالضريبة في التصريح بحمل مداخيلهم وممتلكاتهم، إلا أن ظاهرة التهرب الضريبي تقف دون تحقيق الرقابة الجبائية للأهداف المرجوة منها، وذلك نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على المستوى المالي والاقتصادي والاجتماعي.

المنهج المتبع

من أجل التحقق من صحة الفرضيات التي يسعى إليها هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي، أما في الدراسة الميدانية فقد تم إيضاح مراحل وإجراءات الرقابة على الوثائق.

هيكل الدراسة

محاولة منا لدراسة الفرضيات المقترحة من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية حاولنا تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين يتمثل في:

الفصل الأول يهدف لمعرفة عموميات حول الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي. وفي الفصل الثاني يتضمن نظرة عامة حول مفتشية الضرائب تكسبت الوادي، ودراسة تطبيقية لإجراءات الرقابة على الوثائق.

الفصل الأول

عموميات حول الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي

تمهيد

نظرا للآثار السلبية التي تخلفها ظاهرة التهرب الضريبي تعمل الدولة جاهدة للحد من هذه الظاهرة ومحاربتها بكافة الوسائل المتاحة للمحافظة على سيادتها كهدف أساسي وأولي. ونظرا لطبيعة النظام الضريبي الذي يعتمد على التصريجات المقدمة من طرف الممولين، اتخذت الدولة أهم وسيلة لضمان صحة ونزاهة التصريجات، ومحاربة التهرب الضريبي من خلال عمليات الرقابة على الممولين التي تقوم بها الإدارة الجبائية أو ما تسمى بالرقابة الجبائية، وتم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية
- المبحث الثاني: أساسيات التهرب الضريبي

المبحث الأول: ماهية الرقابة الجبائية

تهدف عملية الرقابة الجبائية إلى تحقيق مهمة رئيسية تكمن في إعادة تمويل خزينة الدولة بالقيمة من الإيرادات الواجب تحصيلها من جباية الضرائب من جهة وتطبيق سياسة قواعد الضريبة تطبيقا عادلا بين الأفراد من جهة أخرى.

المطلب الأول: تعريف الرقابة الجبائية وأهدافها

ان الرقابة الجبائية تعد وسيلة أو أداة الإدارة الجبائية التي منحها القانون حقوق وصلاحيات تتيح التأكد من صدق التصريحات، وهي أداة تسعى الجهات المختصة في الدولة من ورائها التحقيق جملتها من الأهداف .

الفرع الأول: تعريف الرقابة الجبائية

هي فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا أصحاب شخصية طبيعية أو معنوية، وذلك بقصد التأكد من صحة ومعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية، على أن يستعمل الشخص المكلف بهذه العملية أفضل الوسائل للاستعلام والاستفسار، الاستيضاح عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة بها ولا يكتفي فقط بدراسة ومراجعة التصريحات، بل عليه أن يقوم بعملية مقارنة بين ما هو مصرح به، والمعلومات المتحصل عليها من مصادر أخرى.¹

الفرع الثاني: أهداف الرقابة الجبائية

تتمثل أهداف الرقابة الجبائية في مايلي:²

- التحقق من مدى شرعية وصحة مختلف العمليات المالية المسجلة في دفاتر المكلفين ومقارنة تطابقها مع ماتم التصريح به للإدارة الجبائية؛
- التأكد من تنفيذ وتحصيل الضريبة وفقا للتشريع الجبائي؛
- المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكالها سواء كان سرقة تلاعب أو تهرب؛

¹- بن يوسف صهيب وعبد السلام محمد، 2016. 2017، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر، ص03.

²- عبد القادر مرغاد، 2016. 2017، التحقيق الجبائي كأداة للحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص ص532.

- تحديد الانحرافات وكشف الأخطاء يساعد الإدارة الجبائية في المعرفة والإلمام بأسبابها وتقييم آثارها، وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة في تفادي الوقوع فيها مرة أخرى ؛
- تحقيق العدالة الجبائية بين المكلفين بالضريبة وهذا بإرساء مبدأ أساسي للاقتطاعات والمتمثل في وقوف جميع المكلفين على قدم المساواة أمام الضريبة؛
- منع ومحاربة وانحرافات الممول بمختلف صورها مثل السرقة والإهمال.

المطلب الثاني: صور الرقابة الجبائية

إن المراقبة الجبائية للتصريحات الجبائية تأخذ عدة صور وهي كالآتي:

- 1. الرقابة الشكلية:** تتم الرقابة الشكلية عموماً على مستوى مفتشية الضرائب في دائرة الاختصاص والتابعة لمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة، تعتمد بالدرجة الأولى على القراءة الشكلية للوثائق والتصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة دون الخروج إلى الميدان، وتنجز كل سنة وتعتبر كمرحلة تمهيدية وخطوة أولى.¹
- 2. الرقابة على الوثائق:** تتمثل المرحلة الموالية للرقابة الشكلية في الرقابة على الوثائق على مستوى مصلحة التحقيق، والتي تقوم بإجراء فحص شامل للتصريحات الضريبية المكتتبه من خلال مقارنتها بمختلف المعلومات والوثائق التي هي بحوزة الإدارة الضريبية انطلاقاً من ملفاتهم الخاصة، وكذا مجمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من بعض الإدارات والمتعلقة بمعاملات تمت بين المكلف وهذه الإدارات، بالإضافة إلى ذلك ومن أجل معلومات إضافية، فإنه بإمكان المحقق الطلب ببعض التوضيحات والتبريرات من المكلف المعني عند الضريبة.²
- 3. الرقابة الميدانية:** إن هذا النوع من الإجراءات يتم خارج مصالح الإدارة الجبائية، مما يسمح لهم بإجراء معاينة ميدانية. وتعد هذه الطريقة أكثر فعالية بالنسبة للإدارة الجبائية حيث تساعدها على التأكد من صحة التصريحات وكشف حالات الغش والتهرب الضريبي.³

¹ - الياسين معتوق، بلقاسم خريف وعبدالعزيميسه، 2011 - 2012، التحقيقات المحاسبية ودورها في اكتشاف الغش الضريبي، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الوادي، ص 66.

² - التجاني طهراوي وعادل بيكي، 2005، فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الوادي، ص 60.

³ - الياسين معتوق، بلقاسم خريف وعبدالعزيميسه، نفس المرجع السابق، ص 67.

المطلب الثالث: أسباب قيام الرقابة الجبائية

هناك سببين رئيسيين لقيام الرقابة الجبائية والذي يمكن تلخيصهما فيما يلي:¹

1. الرقابة الجبائية كوسيلة لمتابعة التصريحات الجبائية

تعد الرقابة الجبائية وسيلة هامة لمتابعة النظام التصريحي، لأن المكلف هو يحدد بنفسه أسس فرض الضريبة ويصرح بها للإدارة الجبائية، وعن طريق الرقابة الجبائية يتم التأكد من صحة هذه التصريحات المكتتبه وضمان مصداقيتها وصحتها، كما تسمح أيضا بتجسيد مبدأ العدالة الضريبية.

2. الرقابة الجبائية كوسيلة لمكافحة التهرب الضريبي

نظرا لأسباب متعددة يلجأ بعض المكلفين بالضريبة إلى التهرب أو تخفيض العبء الضريبي بشتى الطرق والأساليب الشرعية والغير شرعية، لذلك فإن عمليات مكافحة هذه الممارسات التدليسية يعتبر من أولويات الإدارة الجبائية والتي تمتلك سلطات وصلاحيات واسعة تمارسها، وذلك عن طريق تقنيات مختلفة ومتعددة على مختلف أصناف المكلفين والتي من بينها الرقابة الجبائية التي تعد الأداة الضرورية لمكافحة التهرب الضريبي لأنها تشكل ضمان لتحقيق مصالح الخزينة العمومية.

¹ عوادى مصطفى، 2009، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، مطبعة مزوارى، الجزائر، ص 11.

المبحث الثاني: أساسيات التهرب الضريبي

مع تعدد أنواع الضرائب نتج عنه ظاهرة خطيرة سميت بالتهرب الضريبي، والذي له تأثير خطير على الاقتصاد، كما يستطيع القضاء على توازن النظام الجبائي ويؤدي إلى تخفيض الموارد المالية والتي تحتاجها الدولة لتغطية حاجيات الإنفاق العام .

المطلب الأول: تعريف التهرب الضريبي وأنواعه

يلجأ الأفراد إلى وسائل غير مشروعة للامتناع عند فعال الضريبة المقررة عليهم، حيث يعتبر تهربا ضريبيا، وفي هذا المطلب نتطرق إلى التعريف وأنواعه عالتهرب الضريبي.

الفرع الأول: تعريف التهرب الضريبي

إن التهرب الضريبي يعني تخلص المكلف عن دفع ما عليه من ضرائب كليا أو جزئيا دون أن يعكس عبئها على الغير، فهو بذلك تلك البراعة التي يستند إليها المكلف للتملص من الضريبة المفروضة متفاديا في ذلك أي مخالفة لنصوص التشريعات الجبائية.

فالتهرب يعني إذن التخلص من عبء الضريبة كليا أو جزئيا دون مخالفة أو انتهاك القانون، حيث يستخدم المكلف حقا من حقوقه الدستورية باعتبار أن حرته في القيام بأي تصرف من عدمه تكون مضمونة دستوريا.¹

الفرع الثاني: أنواع التهرب الضريبي

1. **التهرب المشروع:** التهرب المشروع هو الناشئ عن الثغرات القانونية والتي من خلالها يعتمد المكلف إلى استغلال الثغرات القانونية، النقائص، الغموضات، والملايسات التي تكتنف التشريعات الضريبية بغية عدم تحقق الضريبة عليه بصورة صحيحة وعدم الالتزام بدفعها وهذا يسمى بالتهرب الضريبي. حيث أن العمل الذي يقوم به المكلف يكون في إطار قانوني لا تترتب عليه مخالفة القوانين الجبائية، لأن المشرع هو الذي رسم له سلسلة من الإعفاءات والتخفيضات التي تلمس أنشطة اقتصادية، فروع إنتاجية. وهو ما يسمى بتهرب الضريبة، وهي عملية قانونية يتم من خلالها تجنب الواقعة المنشئة للضريبة.²

¹-عباس عبد الرزاق، 2012، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ص 98.

²-الياسين معنوقي، بلقاسم خريف وعبد العزيز ميسه، مرجع سبق ذكره، ص 45 . 46.

2. **التهرب غير المشروع:** يعرفه الدكتور عبد المنعم فوزي بأنه: "التهرب الذي يتضمن مخالفة الضرائب، فتندرج تحته بذلك كل طرق الغش المالي وما تنطوي عليه هذه الطرق من الالتجاء إلى أساليب احتيالية للتخلص من أداء الضريبة".¹

والغش الضريبي هو عملية يقوم بها الممول بهدف تخفيض الضريبة المستحقة عليه إما بصورة كلية أو جزئية من خلال إخفاء كل أو بعض عناصر المادة الخاضعة للضريبة، فهي عملية غير قانونية تتحقق بمخالفة القواعد القانونية السائدة وينجم عنها آثار سلبية على الحصيلة الضريبية.²

المطلب الثاني: أشكال التهرب الضريبي

يتهرب المكلف عند دفع الضريبة عن طريق عدة أشكال وهي كالتالي:³

1. **التهرب المحلي:** يتمثل التهرب المحلي في قيام المكلف باختيار الأنظمة الجبائية الأكثر سهولة والأبسط والأكثر يسرا، وهو على عدة أشكال أهمها:

1.1 **الإمتناع:** يتمتع المكلف عن امتلاك أي شيء، أو أن يقوم بأي عمل يؤدي إلى خضوعه للضريبة.

2.1 **الإحلال:** يعتبر عملية تعويض أو مفاضلة كأن يقوم المكلف بتعويض وعائه الخاضع بمنتوج آخر أو وعاء آخر أقل خضوعا للضريبة أو معفى تماما.

2. **التهرب الدولي:** إن التهرب العالمي يأخذ عدة أشكال أهمها:

- تهرب وعاء الضريبة وذلك عن طريق إخفاء المادة الخاضعة للضريبة في النطاق المحلي ووضعها تحت تصرف نظام جبائي آخر؛
- التهرب عن طريق قيام المكلف بإخفاء الضريبة عن مكان دفعها وإنه يدخل في حقوق الإنسان بتكوين مادته الخاضعة في أي مكان أنه يعتبر تهربا شخيصيا.

¹-د.عبد المنعم فوزي، 1972، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة، بيروت، لبنان، ص27.

²-سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، 2006، اقتصاديات الضرائب، دار الجامعة الإسكندرية، مصر، ص 154.

³-التجاني طهراوي وعادل بيكي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

المطلب الثالث: أسباب وآثار التهرب الضريبي

ظاهرة التهرب الضريبي تعود لعدة أسباب متداخلة ومترابطة فيما بينها، تؤدي إلى التملص الكلي أو الجزئي للمكلفين بواسطة عدة طرق، لكن كل الطرق تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي الآثار السلبية التي تخلفها هذه الظاهرة.

الفرع الأول: أسباب التهرب الضريبي

هناك عدة أسباب للتهرب الضريبي نذكر أهمها بإيجاز:¹

- ضعف الوعي الضريبي عند المكلفين يرجع إلى اعتقاد المكلف أنه يدفع للدولة أكثر مما يأخذ منها، وبأنه يستطيع الاستمرار في الانتفاع من خدمات الدولة حتى مع عدم دفع الضريبة؛
- عدم وجود عدالة ضريبية في بعض التشريعات الضريبية وهذا بالتوسع في تفسير الاستثناءات دون نص قانوني مما ينتج عن ذلك ردود فعل نفسية لدى المكلف تتناسب عكسا مع الوعي الضريبي؛
- شعور الفرد بثقل العبء الضريبي عند ارتفاع معدلات الضريبة أو تعددها على الوعاء نفسه قد يؤدي بالمكلف إلى الاعتقاد بظلمها ويدفعه إلى التهرب منها؛
- سياسة الإنفاق المنتهجة من طرف الدولة كلما كانت رشيدة قل ميل المكلف نحو التهرب الضريبي أما عكس ذلك يجعل المكلف يشعر بالظلم مما قد يؤدي إلى التهرب كوسيلة لمقاومة هذا الظلم؛
- مقارنة المكلف بين ما يحصل عليه من منفعة وما يتعرض له من مخاطر بسبب التهرب الضريبي؛
- تؤدي الصياغة القانونية للتشريع الضريبي دورا لتشجيع المكلف على التهرب، فبقدر ما تكون الصياغة معقدة يكون القانون أقل وضوحا مما يؤدي بالمكلف إلى عدم القناعة بالضريبة ويحاول التهرب منها، ولما تكون الصياغة ضعيفة تكثر الثغرات مما يدفع بالمكلف البحث عنها لتجنب الضريبة.

الفرع الثاني: آثار التهرب الضريبي

إن النتائج المترتبة عن التهرب الضريبي تعكس بوضوحها على كل المستويات ونجد أهمها في²:

¹- لياس قلاب ذبيح، 2010-2011، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، ص 15.14 .

²- لياس قلاب ذبيح، مرجع سابق، ص 15 .

- بما أن الضريبة المورد الأساسي لخزينة الدولة فنجد التهرب الضريبي يحجب مبالغ معتبرة عنها، وما يترتب عن ذلك من أثر على السياسة المالية المنتهجة للدولة خاصة سير المشاريع التنموية؛
- نظرا لتدني مستوى الحصيلة الضريبية يخلق تذبذب في الميزانية العامة مما تبحث الدولة عن مصادر أخرى كالقروض أو إصدار سندات الخزينة العمومية لتغطية العجز المنتظم؛
- يؤدي التهرب الضريبي إلى المساس بإنتاجية الاقتصاد الوطني، برفع معدلات الضرائب لتعويض الحصيلة الضائعة، مما يخلق ضغط ضريبي أكبر مما يزيد من شدة التهرب الضريبي ؛
- يخل التهرب الضريبي بشروط المنافسة بين المشروعات فهو لايسمح بانتصار المشاريع الأكثر كفاءة والأفضل تجهيزا وتنظيما بل يعطي فرصة الانتصار للمشروعات الأكثر قدرة على التهرب.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تطرقنا إلى الرقابة الجبائية بمختلف أشكالها، ولحظة حول التهرب الضريبي إذ تعد الرقابة الجبائية من أهم الإجراءات التي حولت للإدارة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي، وذلك من خلال التأكد من صحة التصريحات المقدمة وكذا التطبيق الميداني للقوانين والتشريعات الجبائية.

وتعتبر أداة قانونية في يد الإدارة الجبائية تسعى من خلالها إلى مراقبة المكلفين فيما يخص تأدية واجباتهم الضريبية، والعمل على اكتشاف كل المخالفات المسجلة بهدف تصحيحها وتقويمها. ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه العملية، فقد عمل المشرع الجبائي على تنظيم سيرها وعملها وذلك بإسناد مهمة القيام بها إلى أجهزة متخصصة في ذلك.

الفصل الثاني

نظرة عامة حول مفتشية الضرائب بالوادي (تكسبت)
ودراسة تطبيقية لاجراءات الرقابة على الوثائق

تمهيد

كانت ولا زالت الجباية الضريبية الوسيلة التمويلية الوحيدة الأكثر استقرارا والأوفر حصيلة، فكان دورها قديما يقتصر على جانب الأموال لتغطية النفقات العامة، وزيادة على ذلك أصبحت اليوم أداة فعالة في تسيير الأنشطة الاقتصادية وتحقيق الأهداف التنموية، ومهما كان هدفها كان لا بد من وجود نظام جبائي فعال يقوم على دراستها ويبين قواعد واجراءات تحصيلها تعمل من خلال الدولة على تحقيق الأهداف المنشودة، وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- المبحث الأول: تقديم المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي؛
- المبحث الثاني: تقديم مفتشية الضرائب تكسبت الوادي؛
- المبحث الثالث: إجراءات الرقابة على الوثائق في مفتشية الضرائب تكسبت الوادي.

المبحث الأول: تقديم المديرية الولائية للضرائب بولاية الوادي

عمد المشرع الجزائري إلى وضع التنظيم والهيكل الإداري للمديرية العامة للضرائب، فأصبحت لكل ولاية مديرية مستقلة تابعة لها، وهذه الأخيرة تظل دائما تابعة للمديرية الجهوية في بعض الأمور الإدارية. تتمتع الضريبة على مستوى ولاية الوادي بانها تابعة من النشاط التجاري لكونه النشاط الاساسي في الولاية.

من خلال هذا المبحث تم تقديم لمحة عن مديرية الضرائب لولاية الوادي من خلال التطرق لنشاطاتها، تعريفها ومهامها وأهدافها . وتوضيح اجراءات الرقابة على الوثائق فيها.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المديرية الولائية للضرائب لولاية الوادي

في هذا العنصر تم التطرق إلى نشأة المديرية الولائية للضرائب بالوادي وتعريفها.

الفرع الأول: نشأة المديرية الولائية للضرائب بالوادي

تعتبر المديرية الولائية للضرائب بالوادي تابعة للوصاية الإدارية للمديرية الجهوية بورقلة، حيث أنشئت المديرية الولائية للضرائب بالوادي كأحد أهم المرافق الأساسية ضمن الهيكل التنفيذي على مستوى ولاية الوادي، حيث تم إنشاؤها قانونيا كمديرية ولائية مستقلة.¹

تأسست المديرية الولائية للضرائب بالوادي في جانفي 1985 التي مقرها بالنزل المالي، وهذا عن طريق هيكلتها، حيث أصبحت العمود المحرك للسياسة الضريبية في الولاية، فهي الهيئة التي تقوم بشمولية مهمة التحصيل والمتابعة لكافة المكلفين بالضريبة على مستوى الولاية، والأسباب التي أدت إلى نشأة هذه المديرية هي :

- تقريب الإدارة من المواطن؛
- تشعب المصالح وهذا راجع للمهام المعتمدة للسياسة الجبائية؛
- صعوبة العمل على مستوى البيانات .

هذه المديرية تابعة للمديرية الجهوية للضرائب بورقلة، حيث تتكون هذه الأخيرة من 6 مديريات ولائية وهي كالاتي:

1. المديرية الولائية للضرائب بورقلة؛

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 09، الموسوم التنفيذي رقم 91-60، المؤرخ في 08 شعبان عام 1411 هـ الموافق لـ 23 فبراير 1991، والذي يحدد تنظيم المصالح الخارجية للإدارة الجبائية وصلاحياتها.

2. المديرية الولائية لضرائب الأغواط؛
3. المديرية الولائية لضرائب تمنراست؛
4. المديرية الولائية لضرائب إليزي ؛
5. المديرية الولائية لضرائب الوادي ؛
6. المديرية الولائية لضرائب غرداية .

الفرع الثاني: التعريف بمديرية الضرائب بالوادي

تلعب مديرية الضرائب الولائية بولاية الوادي دورا محوريا في النظام الجبائي على مستوى الولاية، حيث تعد الهيئة الجبائية العليا فيها، وسلميا تتبع هذه المديرية الجهوية للضرائب بورقلة، كما أنها تتبع المصلحة الجهوية للأبحاث الواقعة بالجزائر، وبالنسبة للمركز الجهوي للإعلام والوثائق فهو تابع للمركز الجهوي للإعلام والوثائق بورقلة¹.

المطلب الثاني: مهام وأهداف المديرية الولائية لضرائب بولاية الوادي

في هذا المطلب مهام المديرية الولائية للضرائب التي تقوم عليها، وأهدافها المسطرة التي تسعى لتحقيقها.

الفرع الأول: مهام المديرية الولائية للضرائب بولاية الوادي

وتتمثل فيما يلي :

1. تسيير المستخدمين والميزانية والوسائل المنقولة وغير المنقولة للمديرية الولائية للضرائب؛
2. السهر على تنفيذ البرامج المعلوماتية وتنسيقها وكذا السهر على إبقاء المنشأة التحتية والتطبيقات المعلوماتية في حالة التشغيل .

وعلاوة على المهام السابقة الذكر، تتكون هذه المديرية من اربعة مكاتب ولكل مكتب مجموعة مهام نذكرها حسب المكاتب على النحو التالي:

أولا: مكتب المستخدمين والتكوين

يعد مكتب المستخدمين والتكوين مكلف بمجموعة من المهام يمكن توضيحها فيما يلي:

¹ - الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المادة 17، المرسوم التنفيذي رقم: 06-327 المؤرخ بتاريخ: 2006/09/18.

1. السهر على احترام التشريع والتنظيم الساري المفعول في مجال التسيير الموارد البشرية والتكوين ؛
2. تحرير أعمال ضبط التعداد وترشيد مناصب العمل، التي يشرع فيها بالاتصال مع الهياكل المعنية في المديرية الجهوية.

ثانيا: مكتب العمليات الميزانية

تقتصر مهام مكتب العمليات الميزانية على مايلي :

1. القيام في حدود صلاحياته، بتنفيذ العمليات الميزانية ؛
2. تحرير أمر بصرف فوائض المدفوعات الناتجة عن استعمال شهادات الإلغاء الصادرة بخصوص الضرائب محل النزاع الموجود في حدود اختصاص المديرية الولائية للضرائب ومركز الضرائب؛
3. الإعداد السنوي للحساب الإداري للمديرية .

ثالثا: مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والارشيف

يمكن توضيح مهام مكتب الوسائل وتسيير المطبوعات والارشيف فيما يلي:

1. تسيير الوسائل المنقولة وغير المنقولة وكذا مخزن المطبوعات وأرشيف كل المصالح التابعة للمديرية الولائية للضرائب؛
2. تنفيذ التدابير المشروع فيها من أجل ضمان أمن المستخدمين والهياكل والعتاد والتجهيزات مع إعداد تقارير دورية عن ذلك.

رابعا: مكتب الإعلام الآلي

من مهام مكتب الإعلام الآلي مايلي:

1. التنسيق في مجال الإعلام الآلي بين المصالح على الصعيدين المحلي والجهوي؛
2. المحافظة في حالة شغل للمنشآت التحتية التكنولوجية ومواردها¹.

¹ - من إعداد المترجمين بناء على مستندات ووثائق المؤسسة.

الفرع الثاني: أهداف المديرية الولائية للضرائب

تقوم المديرية الولائية للضرائب بولاية الوادي بمجموعة من المهام من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، ومن أبرزها :

- يتمثل الدور الرئيسي للإدارة الجبائية في تمويل الخزينة العمومية بالموارد المالية؛
- تسعى إلى تجسيد سياسة الدولة في تحقيق الأهداف الثانوية على مستوى الاقتصادي والاجتماعي ضمن المنظور العام لتوجهات الدولة.

غير أن المشرع ومن خلال منحه هذه الحقوق للإدارة الجبائية، لم يقصد إخضاع المكلف بالضريبة لمشيئتها وإرادتها حيث تم وضع حواجز تحمي المكلف بدفع الضريبة من التعسفات والتجاوزات المحتملة، والتي يمكن أن تصدر عن أعوان الضرائب أثناء ممارستها لوظائفها مما يعزز مبدأ نزاهة الإدارة الجبائية.

تعتبر المديرية الولائية للضرائب بالوادي الهيئة الوحيدة المختصة في تحصيل الضريبة وتطبيق مختلف القوانين والأنظمة الجبائية بالولاية، حيث تقوم بجمع مختلف التحصيلات التي قامت بها المتفشيات والقباضات التابعة لها والخاضعة لوصايتها، إذن أنشئت المديرية لتنظيم ومراقبة سير عملية فرض الضريبة وتحصيلها وهدفها الرئيسي إنعاش الخزينة الولائية، هذه الأخيرة تصب في مجرى خزينة الدولة.

المبحث الثاني: تقديم مفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

تمارس الرقابة الجبائية على تصريجات رقم الأعمال والأرباح لتحديد كل الضرائب والرسوم والإتاوات، وتمارس الإدارة الجبائية رقابة لمستندات على المؤسسات والهيئات التي لها صفة التاجر، والتي في نفس الوقت تدفع أجور أو مرتبات مهما كانت طبيعتها، وتتم ممارسة حق الرقابة على المؤسسات والمنشآت المعينة خلال ساعات فتحها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها، وفي هذا المبحث سنطرق إلى نشأة وتعريف ومهام وأهداف والهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب الوادي تكسبت.

المطلب الأول: نشأة وتعريف مفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

لقد تم التطرق إلى نشأة مفتشية الضرائب تكسبت الوادي، وتعريفها.

الفرع الأول: نشأة مفتشية الضرائب

تعتبر مفتشية الضرائب الوادي تكسبت، مصلحة خارجية تابعة للمديرية الولائية لضرائب تتموقع في مركز المالية بالوادي، أنشئت سنة 1992م تتضمن هذه المفتشية على أربعة مصالح رئيسية من بينها مكتب المصلحة العامة، مكتب المصلحة الجبائية العقارية والتدخلات، مكتب مصلحة الجبائية مداخيل الأشخاص الطبيعيين، مكتب مصلحة رئيس المفتشية، ويشرف على هذه المكاتب رئيس المفتشية الذي يقوم بتسيير كامل نشاطات المفتشية ومن ثم نجد الأعوان الذين لهم دور هام في سيرورة العمل وتنظيم المهام¹.

الفرع الثاني: تعريف مفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

تعتبر مفتشية الضرائب تكسبت الوادي إحدى المتفشيات التابعة للمديرية الولائية للضرائب، تم إنشائها بعد التنظيم الإداري الجديد المتمثل في إدماج مهام مفتشية الضرائب المباشرة ومفتشية الضرائب غير المباشرة المتعددة الخدمات بعد المرسوم المؤرخ في 01 جويلية 1994 بناء على طلب من المديرية الولائية للضرائب، ومفتشية الضرائب تكسبت بالوادي هي إحدى الثلاث للمديرية الولائية للضرائب².

¹ - من إعداد المترجمين بناء على مستندات ووثائق المؤسسة .

² - جيروني رزق الله، يوم 2018/03/11، مفتشية تكسبت، 19 مارس، لمحة عامة حول المؤسسة، (مقابلة شخصية).

المطلب الثاني: مهام وأهداف مفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

للمفتشية مهام مختلفة تقوم عليها من أجل الوصول الى أهدافها المسطرة.

الفرع الأول: مهام مفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

حيث تضم هذه المفتشية من العمال والموظفين: رئيس المفتشية وعشرة (10) اعوان رسميين كل حسب وظيفته ومهام موزعة على المصالح الخمس التي تضمها المفتشية.

- تقوم المصلحة العامة على فتح ملفات جديدة واستخراج شهادات، تشطيب استقبال وتوجيه الملفات والأشخاص؛
- مصلحة التدخلات تقوم على البحث عن المعلومات الجبائية والمراقبة الدولية؛
- تمثل مصلحة جباية المؤسسة مهمة رئيسية في مسك ملفات كافة المؤسسات مهما كان نشاطها؛
- لا تختلف مهام مصلحة جباية مداخل الأشخاص الطبيعيين عن التي قبلها سوى أن هذه تتكلف بملفات الأفراد والأشخاص الطبيعيين بكافة أنشطتهم وباختلاف مجالات نشاطهم.

الفرع الثاني: اهداف مفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

تسعي مفتشية الضرائب تكسبت الوادي إلى تحقيق عدة أهداف وهي كما يلي:

- تحقيق السياسة المالية في البلاد وتزويد ميزانية الدولة المحلية بالأموال عن طريق تحصيل الضرائب؛
- استقبال وإعلام وتوجيه الجمهور وإعطاء المعلومات خاصة بالتشريع والتنظيم الجبائي المكلفين بالضريبة؛
- تقريب الإدارة من المكلف بالضريبة، وذلك عن طريق تقسيم البلدية إلى مناطق ومن ثم كل منطقة تابعة إلى مفتشية، حيث يتسنى للمكلف بالضريبة تقديم وثائق وتصريحاته بنشاطه لدى المفتشية؛
- تأسيس الضرائب والرسوم التي تقع على عاتق المكلفين؛
- تلقي ودراسة الطلبات الرامية إلى الإعفاء أو التخفيض في الزيادات والعقوبات والتعويضات التأخير التي تطبقها قابضات الضرائب¹.

¹ - إعداد المترجمين بناء على معلومات إدارة المستخدمين لمفتشية الضرائب، يوم 2018/03/18، على الساعة 09:30.

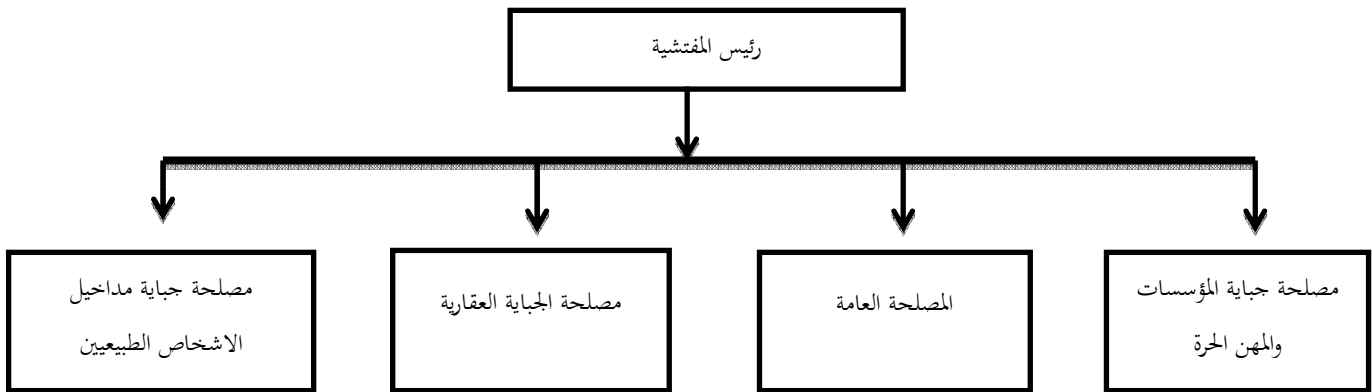
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

لمفتشية الضرائب هيكل تنظيمي والذي يتمثل في رئيس المفتشية وعدة مصالح.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

لقد كانت مفتشية الضرائب تكسبت منذ بدايتها على هيكل تنظيمي واحد يحمل ثلاث مصالح، وعلى رئيسهم رئيس المفتشية، وبعد أناطلنا على كافة مهام المصالح ، وبعد أن استمعنا لتصريحات رئيس المفتشية في جلسة معه توصلنا إلى الهيكل التنظيمي الجديد الذي هي عليه الآن، والذي يحمل المصالح التي شرحناها سابقا ونستطيع أن نلخص هذه المصالح في الشكل التالي:

الشكل (01):الهيكل التنظيمي لمفتشية الضرائب تكسبت - الوادي



المصدر: من اعداد الطلبة وفقا لتصريحات المؤطر بالمؤسسة.

المبحث الثالث: إجراءات الرقابة على الوثائق في مفتشية الضرائب تكسبت - الوادي

سنتناول في هذا المبحث إجراءات الرقابة الجبائية لمفتشية الضرائب وكيفية اختيار قائمة المكلفين بالضريبة وطلب المعلومات (C2)، كذلك طلب توضيح نموذج (C4) وهو وثيقة خاصة بإشعار للتعديلات تستعمل بعد إرسال طلب المعلومات، الإبلاغ النهائي وكيفية تحرير الجدول الفردي.

المطلب الأول: اختيار قائمة المكلفين بالضريبة وطلب المعلومات

الفرع الأول: اختيار المكلف بالضريبة

يُعرف المكلف بالضريبة بالممول أو الدافع لضريبة وهو شخص سواء كان طبيعي (فردا) أو معنوي (شركات ومنشآت مختلفة) الذي تفرض عليه الضريبة بموجب القانون الضريبي ومن ثم يتوجب عليه دفعها إلى السلطات الضريبية.

الفرع الثاني: طلب المعلومات (C2)

تطلب وثيقة (C2) التي تستخدم من أجل طلب المعلومات للتقدير الحسن لوضعية المكلف من جهة، والقدرة على إجابة مجموع شروط تقرير التحقيق من جهة ثانية، وجب جمع بعض المعلومات لتساهم بدرجة كبيرة في عملية التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية والمتمثل في:

1. الموضوع: وفيه يبين النشاط الرئيسي والملاحق الحقيقية لمطابقتها مع تلك المصرحة؛
2. شروط الاستغلال: وهي تلك الشروط الواجب إتباعها والالتزام بها لضمان السير الحسن لعملية الاستغلال وتمثل في:
 - عدد الموردين والزبائن؛
 - توزيعهم الجغرافي؛
 - طرق الدفع.
3. وسائل الإنتاج المستخدمة: هي مجموعة الآلات الإنتاجية المستخدمة من قبل المؤسسة في أعمالها الإنتاجية وهي:
 - الآلات ومعدات؛
 - التكنولوجيا المستخدمة.

4. المحلات: تمثل مجموعة العقارات التي يمارس فيها المكلف نشاطا فيها، وقد تكون:

- مسجلة في أصول ميزانية المؤسسة؛
- ملك المؤسسة وغير مسجلة في أول الميزانية؛
- مؤجرة.

5. العاملين: هم مجموعة الأشخاص المستخدمين في نشاط المؤسسة، ويجب مراعاة:

- تحديد رتبته (إطار، عامل، موظف)؛
- عضو في عملية الاستغلال أو مسير.

6. العلاقات مع المؤسسات الأخرى:

- الفروع الممارسة؛
- تحمل وصايا شركة الأم.

7. الإحضاع:

- التأكد من صحة الضرائب خلال الفترة الغير الخاصة بالتقادم؛
- التأكد من القيم المعفاة من الضرائب.¹

كما هو موضح في طلب التوضيح في السنوات : 2012 / 2013 / 2014 / 2015 لم تلتزم بتقديم الوثائق المذكورة، وعليه تتحمل العقوبات المنجزة عليه.

¹ - Ministère des finances direction Générale DES imports – Direction des Recherche et Vérification- 2001.p36 .

المطلب الثاني: طلب توضيحات نموذج (C4) والإبلاغ النهائي

الفرع الأول: طلب توضيحات (C4)

يجب على المراقب أن يبلغ النتائج التي هي بمثابة تقويم ضريبي جديد يخضع له الممول وحتى يكون هذا الإخضاع صحيح يجب إعطاء فرصة للممول أي تبليغ النتائج في وثيقة إدارية بالنموذج : (C4) ويتم تبليغ النتائج من طرف المراقب نفسه أو من طرف مصالح البريد وتكون مرفقة بإشعار بالتبليغ حتى لا يمكن للممول التحجج بأي حجة على الإدارة الجبائية في حالة ما إذا سلمت النتائج لشخص غير مخول قانونيا لاستلامها، وفي كل الأحوال يجب أن يتحمل الاشعار على الآجال المسموح بها قانونيا للرد أو حاجة على ملاحظات المراقب وهي 30 يوما.

ويجب أن يتحمل الاشعار على ملاحظة هامة وهي مساعدة الممول من طرف مستشار، وفي هذا السياق يجب أن تكون النتائج مدققة وواضحة حتى يسمح الممول بالإدلاء بملاحظاته هذه الملاحظات كتابية أي إجابة على تساؤلات المراقبين أو تكون في شكل أدلة مادية ملموسة مثل فواتير حسابية بنكية أو وثائق أخرى تبرر أو تثبت إجابة الممول.

وتكون إجابة الممول في وثيقة قانونية قدمها له المراقبين تحتوي على كل المواد الخاضعة للضريبة ومبلغها وكذلك العقوبات، وتكون الإجابة في الوثيقة نفسها وهي نموذج (C4).

المطلب الثالث: تحرير الجدول الفردي

بعد أن ينتهي المراقبين من دراسة الإجابات الأولية والتوضيحات التي قدمها الممول تعطي لهذا الأخير الحق في قبول النتائج أو رفضها مع احترام الآجال المسموح بها قانونا وهي 30 يوما.

عندما يبلغ الممول إجابته فيها يخص الوعاء الضريبي التي من خلالها يتم إعداد الضريبة أي الجدول (Lerole) هذه الحالة يجب على المراقب أن يتفحص ويدقق في إجابة الممول مهما كانت النقاط أو الملاحظات التي أثارها الممول، ومن أهم النقاط التي يمكن للممول إثارتها هي: الأخطاء التي قد تكون مادية أي أخطاء حسابية وقد تكون أخطاء تقنية بجهة التي اعتمدها المراقب أثناء التحقيق كما يمكن له كذلك الاطلاع على هامش الريح الذي طبقه المراقب، كما يمكن للممول ان يناقش في معدل النسبة المئوية الضائعة من المواد الأولية أثناء صناعة المنتج، والمقدرة بأقل من 8%.

اما في حالة ما إذا كانت إجابة الممول ليست في آجال 30 يوما، المراقب غير مرغم أو مجبور بأخذها بعين الاعتبار ما لم يبرر الممول هذا التأخر بحجج قاطعة حتى يمكن تجنب الزيادة في العمل بالنسبة لمصلحة الرقابة الجبائية.

في هذه الحالة يمكن للممول أن يقوم بإجراءات تنازعية إدارية عن طريق كتابة تظلم إداري للمدير الولائي للضرائب المباشرة وبعد انقضاء سنتين أي من يوم ديسمبر من السنة التي تلي السنة الثانية بعد إعداد الجدول الفردي.

كما يمكن للممول أن يرفع دعوى قضائية أمام الغرفة الإدارية أو مجلس الدولة.¹

¹- جبروني رزق الله، يوم 2018/04/22، مفتشية تكسبت الوادي، 19 مارس، على الساعة 10:00، (مقابلة شخصية).

الشكل (05): الجدول الفردي Role

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL N°: 1005 Année: 2016

السيد (M.): **عبد الرحمن بن محمد** (nom et prénom - Raison sociale)
 النشاط أو المهنة: **تجارة**
 رقم التعريف الإحصائي: **11111111111111111111**
 رقم التعريف المهني: **11111111111111111111**

IMPOSTS - TAXES - DROITS	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		T.V.A. déductibles	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer	
						De la base imposable	De la base imposée (Déclarée)		Taux	Montant		
I.R.G.	2015/2016	73.802	73.802	73.802	20%	14.760	5.000	-	9.760	10%	976	10.736
Majorations et Amendes (VF+IRG)	2015/2016	1.357.752	38.452	1.401.500	20%	280.300	7.670	-	210.300	25%	53.025	273.325
I.B.S.	2015/2016	294.256	294.256	294.256	20%	58.851	0	-	34.251	10%	3.425	37.276
Activité Professionnelle	2015/2016	3.463.517	2.867.117	596.400	27%	69.270	57.342	-	11.928	10%	1.193	13.121
Valeur Ajoutée	2015/2016	3.463.517	2.867.117	596.400	27%	588.748	87.410	-	101.388	15%	15.208	116.596
TVA Achats												
Timbre												
Impôt sur le Patrimoine												
TOTAL GENERAL DU ROLE											450.079	

I. - CONDITIONS ET DELAIS DE RECLAMATION :

Tout contribuable qui se croit imposé à tort ou sursauté, peut obtenir toutes explications utiles auprès de l'inspecteur des impôts...

RECOMMANDATIONS A OBSERVER EN CAS DE RECLAMATION ECRITE :

La réclamation à adresser au Directeur des Impôts de Wilaya est recevable jusqu'au 31 décembre de l'année suivant celle de l'avis en recouvrement du rôle...

II. - CONDITIONS D'EXIGIBILITE DES IMPOSTS :

L'impôt est exigible le premier jour du troisième mois suivant celui de la mise en recouvrement du rôle.

III. - MODES DE PAIEMENT

1- A la caisse du Receveur des Contributions Diverses par versements en numéraire.

2- Dans tous les bureaux de poste par : MANDAT - TRESOR N° 4115 ALG émis gratuitement dans tous les bureaux de poste au profit de comptables financiers résidant exclusivement en Algérie.

3- Par un moyen bancaire : CHEQUE BARRÉ émis à l'ordre du Receveur du lieu de l'imposition sans mention du nom personnel du comptable.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل الثاني تم التعرف على مفتشية الضرائب تكتسبت الوادي على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع قانوني، كما تم التطرق الى البناء التنظيمي لها. ومختلف المهام التي تقوم بها حيث يتمثل الدورالرئيسي لها في تمويل الخزينة العمومية بمختلف الموارد المالية، وتجسيد سياسة الدولة، كذلك أهدافها ومختلف الإنجازات التي تحققها مع مرور الزمن ومن أهمها المساهمة الفعالة في تجسيد برامج الحكومة وعصرنة وتطوير الهيكل التنظيمي للإدارة الجبائية.

وقد قمنا بدراسة لإجراءات الرقابة على الوثائق، من أجل تحسين مستوى الرقابة الجبائية كان لازما على الدولة الجزائرية أن تسارع في اتخاذ إجراءات وتدابير بهدف دعم وتطوير الرقابة الجبائية لمكافحة التهرب الضريبي، وذلك من خلال تفعيل الهياكل المساعدة لعملية الرقابة، وكذا تدعيم التكامل والتنسيق بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات الاخرى.

الخاتمة

من خلال تطرقنا إلى هذه الدراسة والمتمثل في دور الرقابة على الوثائق في الحد من التهرب الضريبي، تم حصره من جانبين النظري والتطبيقي، وتم التعرف على الرقابة الجبائية التي تشكل الأداة القانونية في يد الإدارة الجبائية من خلال مراقبة تلك التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة والعمل على اكتشاف تلك الأخطاء والمخالفات بهدف تصحيحها وتقويمها حيث تقوم باستعمال وسيلة الرقابة على الوثائق لاكتشاف المتهربين وكيفية معاملتهم في مفتشية الضرائب تكسبت - الوادي.

نجد أن الرقابة الجبائية تلعب دورا إيجابيا في القضاء على هذه الظاهرة، ذلك بالنظر إلى النتائج التي حققتها حتى وإن لم تساهم بصفة كلية في محاربة هذه الظاهرة إلا أنها تمكنت من التصدي لبعض القضايا لكونها تعتبر أداة حماية الأموال العمومية، كما أنها تلعب دورا في زيادة التحصيل الضريبي وفي مكافحة الفساد، إذ يعتبر دور الرقابة الجبائية كوسيلة وقائية وردعية في آن واحد بغية تقويم الاعوجاج في تحصيل الضريبة والتخفيف من حدة ظاهرة التهرب الضريبي.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

- تعتبر الرقابة على الوثائق أداة مهمة في يد الإدارة الجبائية للتقليل من ظاهرة التهرب لضريبي.
- يشكل التهرب الضريبي أحد أهم التحديات التي تقف أمام التطبيق الفعال والناجح للسياسة المالية والاقتصادية نظرا لآثاره السلبية الكثيرة على الاقتصاد؛
- إن للرقابة الجبائية مجموعة من الإجراءات تضبط تدخل الإدارة وتحمي المكلفين بالضريبة ويؤدي عدم الالتزام بها إلى فشل الرقابة الجبائية في تحقيق أهدافها؛
- شهدت ظاهرة التهرب الضريبي انتشارا واسعا في القرن الحالي، ويعود ذلك للآثار المتعددة التي أبرزتها التغيرات والتحولات الاقتصادية نتيجة زيادة التوجه التي أدت إلى بروز أنواع وطرق جديدة للتهرب الضريبي كالتهرب الإلكتروني، والتهرب عن طريق الجنايات الضريبية؛
- من الصعب قياس حجم ظاهرة التهرب الضريبي، وذلك بطبيعته السرية حتى المناهج المقترحة في عملية التقدير اتضح عجزها نتيجة النقائص التي تعرفها من جهة ومن جهة أخرى في تطوير طرق وأنواع التهرب الضريبي.

التوصيات والمقترحات

من الأجدر على المشرع إعادة النظر في الجزاءات المقررة على المتهربين، ذلك بتقدير جزاءات قاسية وردعية تحثهم على ضرورة أداء التزاماتهم الجبائية؛ أما بالنسبة للتوصيات والمقترحات التي نراها مناسبة فيمكن توضيحها فيما يلي:

من الأجدر على المشرع الجزائري إعادة النظر في الجزاءات المقررة على المتهربين، ذلك بتقدير جزاءات قاسية وردعية تحثهم على ضرورة أداء التزاماتهم الجبائية؛

- حبذا لو أنه تم إنشاء إدارة جبائية عصرية تمتاز بالفعالية والمرونة لا تقتصر فقط على الهياكل والتجهيزات، والربط الإلكتروني بين المكلفين بالضريبة والمتعاملين معهم، والذي يساهم بدوره بتبسيط وتسهيل الإجراءات الجبائية.
- ضرورة معالجة النقائص التي تعاني منها الرقابة الجبائية لتكون ذات فعالية في الميدان، ذلك من خلال اتخاذ كل الإجراءات والتدابير الكفيلة لتفعيلها وتدعيم آلياتها في مكافحة التهرب الضريبي أو على الأقل التقليل من تفاقمها والحد من آثارها الوخيمة؛
- وضع نظم رقابية فعالة، تمتاز بالدقة وسرعة اكتشاف المخالفات المرتكبة مع تقرير عقوبات شديدة على المكلفين المتهربين لمنعهم من اتباع المخالفات للقوانين الضريبية؛
- تعتبر الرقابة الجبائية التي يخضع لها أي مكلف بالضريبة هي بمثابة التاج أو الوسام أو الشهادة لإثبات مدى جودة التصريجات الجبائية، ويصبح عوض التشاؤم من الرقابة الجبائية يتفاءل بها.

أفاق الدراسة

أغلب البحوث والدراسات تناولت موضوع الرقابة الجبائية والتهرب الضريبي كلا على حدا، ونحن ارتأينا الربط بينهما لأن الدور المباشر الذي أنشأت من أجله الرقابة الجبائية هو مكافحة التهرب الضريبي والتقليل من حدته، لذلك نود تقديم جملة من المواضيع والتي يمكن أن تؤخذ بعين الاعتبار من طرف الباحثين والدارسين نذكر منهم:

- دور الرقابة الميدانية في الحد من التهرب الضريبي؛
- فعالية الرقابة الجبائية كأداة للحد من التهرب الضريبي.

قائمة المصادر والمراجع

أولا الكتب

- 1- مصطفى عوادي، 2009، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري، مطبعة مزواري، الجزائر.
- 2- عباس عبد الرزاق، 2012، التحقيق المحاسبي والنزاع الضريبي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر.
- 3- عبد المنعم فوزي، 1972، المالية العامة والسياسة المالية، دار النهضة، بيروت، لبنان.
- 4- سعيد عبد العزيز عثمان، شكري رجب العشماوي، 2006، اقتصاديات الضرائب، دار الجامعة الإسكندرية، مصر.

ثانيا الرسائل الجامعية

- 1- صهيب بن يوسف وعبد السلام محمد، 2016. 2017، دور الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب الضريبي، مذكرة ماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، الجزائر.
- 2- عبد القادر مرغاد، 2016. 2017، التحقيق الجبائي كأداة للحد من التهرب الضريبي، مذكرة ماستر في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 3- لياس قلاب ذبيح، 2010- 2011، مساهمة التدقيق المحاسبي في دعم الرقابة الجبائية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- 4- الياسين معتوق، بلقاسم حريف وعبد العزيز ميسه، 2011 - 2012، التحقيقات المحاسبية ودورها في اكتشاف الغش الضريبي، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الوادي.
- 5- التجاني طهراوي وعادل بيكي، 2005، فعالية الرقابة الجبائية في مكافحة التهرب والغش الضريبي، مذكرة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة الوادي.

ثالثا المواد والقوانين

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 09، الموسم التنفيذي رقم 91- 60، المؤرخ في 08 شعبان عام 1411 هـ الموافق لـ 23 فبراير 1991.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 17، المرسوم التنفيذي رقم: 06- 327 المؤرخ بتاريخ: 2006/09/18.

رابعا المنشورات

-Ministère des finances direction Générale DES imports – Direction des Recherche et Vérification- 2001.

الملاحق

الملحق رقم (04): الجدول الفردي

Formule D - n° 37

AVIS A PAYER DU ROLE INDIVIDUEL

N°: 1005 Année: 2016

مديرية الضرائب لولاية

CODE ACTIVITE

DATE DE MISE EN RECOUVREMENT

DATE D'EXIGIBILITE

RECEPTE DES IMPOTS

(Cachet d'identification)

M. السيد (اللقب، الاسم، اسم الصغر): م. بن مكي
 Activité ou Profession: مدرس
 Adresse: 11111111111111111111
 Article d'Imposition: 11111111111111111111
 Numéro d'Identification Statistique: 11111111111111111111
 Numéro d'Identification Fiscale: 11111111111111111111



(Les bases imposables et les droits sont arrêtés en dinars)

22 DEC 2016

IMPTS - TAXES - DROITS ou Produits à Recouvrer	ANNEE au titre de laquelle l'imposition est établie	BASE Imposable (A)	BASE Imposée ou déclarée (B)	MONTANT réhaussement (C)	TAUX	DROITS RESULTANT		TVA déductibles	MONTANT des droits rappelés	PENALITES		TOTAL des droits et pénalités à payer
						De la base imposable	De la base Imposée (Déclarée)			Taux	Montant	
I.R.G.	2015/2016	73.802	73.802	73.802	10%	7.380	7.380	-	7.380	10%	738	10738
Majorations et Amendes (VF+IRG)												
I.B.S.	2015/2016	1.159.752	1.159.752	1.159.752	2%	23.195	23.195	-	23.195	10%	2.319	25.514
Forfaitaire												
Activité Professionnelle	2015/2016	3.463.517	2.867.117	596.400	2%	59.280	59.280	-	59.280	10%	5.928	65.208
Valeur Ajoutée	2015/2016	3.463.517	2.867.117	596.400	17%	588.748	588.748	-	588.748	15%	88.312	677.060
Chats d'achat de biens meubles												
Chats de biens immobiliers												
Timbre												
TF et TA												
Impôt sur le Patrimoine												
TOTAL GENERAL DU ROLE												450.739

I. - CONDITIONS ET DELAIS DE RECLAMATION :

Tout contribuable qui se croit imposé à tort ou surtaxé, peut obtenir toutes explications utiles auprès de l'inspecteur des impôts et de présenter, s'il y a lieu, une réclamation écrite dans les formes et délais indiqués ci-dessous :

RECOMMANDATIONS A OBSERVER EN CAS DE RECLAMATION ECRITE :

La réclamation à adresser au Directeur des Impôts de Wilaya est recevable jusqu'au 31 décembre de l'année suivant celle de mise en recouvrement du rôle (voir au recto la date de mise en recouvrement) ou de la réalisation des événements qui motivent la réclamation (Art. 72-1 du CPP).

Toutefois, le délai de réclamation expire :

- Le 31 décembre de l'année suivant celle au cours de laquelle le contribuable a reçu de l'inspecteur des impôts, dans le cas où il a été avisé de l'existence de l'imposition contestée.
- Le 31 décembre de l'année suivant celle au cours de laquelle le contribuable a eu connaissance certaine de l'existence des cotés indûment imposés par suite de faux ou double emploi.

La demande peut être rédigée sur papier libre.

Indiquer l'impôt que vise la réclamation, l'objet de la demande (abréviation total ou partiel) et les motifs de nature à la fonder.

Joindre l'avis à payer ou un extrait de rôle ou à défaut, indiquer l'article du rôle sous lequel figure l'imposition contestée. Si l'on s'inscrit sur un rôle moyennant cautionnement ou paiement des sommes contestées, le faire connaître dans la réclamation, en précisant le montant ou tout au moins les bases du dégrèvement demandé.

II. - CONDITIONS D'EXIGIBILITE DES IMPOTS :

L'impôt est exigible le premier jour du troisième mois suivant celui de la mise en recouvrement du rôle.

L'impôt émis par rôle supplémentaire ou complémentaire est exigible 30 jours après sa date de mise en recouvrement.

L'impôt émis par rôle rectificatif est exigible 15 jours après la date de notification.

L'impôt est exigible immédiatement et en totalité, dans les cas de :

- Déménagement hors du ressort de la recette, à moins que le contribuable n'ait fait connaître avec justification à l'appui, son nouveau domicile.
- Vente volontaire ou forcée.
- Cession ou cessation d'entreprise ou décès du contribuable.
- Amendes fiscales ainsi que les impositions de régularisation du versement forfaitaire.
- Application d'une majoration, pour non déclaration ou pour déclaration tardive ou insuffisance des éléments servant de base à l'impôt.

III. - MODES DE PAIEMENT

1) - A la caisse du Receveur des Contributions Diverses par versement en numéraire.

2) - Dans tous les bureaux de poste par :

- MANDAT - TRESOR N° 4116 ALG émis gratuitement dans tous les bureaux de poste au profit de comptables financiers résidant exclusivement en Algérie.
- CHEQUE POSTAL émis au profit du Receveur sur une formule fournie par la poste (voir au recto le numéro du compte des chèques postaux de la recette).
- CHEQUE DE VIREMENT émis au profit du Receveur pour les contribuables titulaires d'un compte des chèques postaux (l'imposition détaillée à donner à la commune visée doit être portée au verso de l'avis de virement).
- MANDAT-CARTE ou MANDAT-POSTE ordinaire.

3) - Par un moyen bancaire :

- CHEQUE BARRE émis à l'ordre du Receveur du lieu de l'imposition sans mention du nom personnel du comptable.

AVIS TRES IMPORTANT. - Pour le versement à la caisse du Receveur, présenter cet avertissement ou un avis.

Dans les cas visés aux paragraphes (b) et (c) indiquer très exactement la commune de l'imposition, l'article du rôle (numéro et nature des cotés), la nature des impôts et l'année au titre de laquelle ils ont été établis. Si le paiement a lieu à un autre lieu, lettre précédant ce numéro), la nature des impôts et l'année au titre de laquelle ils ont été établis. Si le paiement a lieu à un autre lieu, lettre précédant ce numéro).

1 - Conditions de paiement des impôts :

1-1 - Conditions de paiement des impôts :

1-2 - Conditions de paiement des impôts :

1-3 - Conditions de paiement des impôts :

1-4 - Conditions de paiement des impôts :

1-5 - Conditions de paiement des impôts :

1-6 - Conditions de paiement des impôts :

1-7 - Conditions de paiement des impôts :

1-8 - Conditions de paiement des impôts :

1-9 - Conditions de paiement des impôts :

1-10 - Conditions de paiement des impôts :

1-11 - Conditions de paiement des impôts :

1-12 - Conditions de paiement des impôts :

1-13 - Conditions de paiement des impôts :

1-14 - Conditions de paiement des impôts :

1-15 - Conditions de paiement des impôts :

1-16 - Conditions de paiement des impôts :

1-17 - Conditions de paiement des impôts :

1-18 - Conditions de paiement des impôts :

1-19 - Conditions de paiement des impôts :

1-20 - Conditions de paiement des impôts :

1-21 - Conditions de paiement des impôts :

1-22 - Conditions de paiement des impôts :

1-23 - Conditions de paiement des impôts :

1-24 - Conditions de paiement des impôts :

1-25 - Conditions de paiement des impôts :

1-26 - Conditions de paiement des impôts :

1-27 - Conditions de paiement des impôts :

1-28 - Conditions de paiement des impôts :

1-29 - Conditions de paiement des impôts :

1-30 - Conditions de paiement des impôts :

1-31 - Conditions de paiement des impôts :

1-32 - Conditions de paiement des impôts :

1-33 - Conditions de paiement des impôts :

1-34 - Conditions de paiement des impôts :

1-35 - Conditions de paiement des impôts :

1-36 - Conditions de paiement des impôts :

1-37 - Conditions de paiement des impôts :

1-38 - Conditions de paiement des impôts :

1-39 - Conditions de paiement des impôts :

1-40 - Conditions de paiement des impôts :

1-41 - Conditions de paiement des impôts :

1-42 - Conditions de paiement des impôts :

1-43 - Conditions de paiement des impôts :

1-44 - Conditions de paiement des impôts :

1-45 - Conditions de paiement des impôts :

1-46 - Conditions de paiement des impôts :

1-47 - Conditions de paiement des impôts :

1-48 - Conditions de paiement des impôts :

1-49 - Conditions de paiement des impôts :

1-50 - Conditions de paiement des impôts :

1-51 - Conditions de paiement des impôts :

1-52 - Conditions de paiement des impôts :

1-53 - Conditions de paiement des impôts :

1-54 - Conditions de paiement des impôts :

1-55 - Conditions de paiement des impôts :

1-56 - Conditions de paiement des impôts :

1-57 - Conditions de paiement des impôts :

1-58 - Conditions de paiement des impôts :

1-59 - Conditions de paiement des impôts :

1-60 - Conditions de paiement des impôts :

1-61 - Conditions de paiement des impôts :

1-62 - Conditions de paiement des impôts :

1-63 - Conditions de paiement des impôts :

1-64 - Conditions de paiement des impôts :

1-65 - Conditions de paiement des impôts :

1-66 - Conditions de paiement des impôts :

1-67 - Conditions de paiement des impôts :

1-68 - Conditions de paiement des impôts :

1-69 - Conditions de paiement des impôts :

1-70 - Conditions de paiement des impôts :

1-71 - Conditions de paiement des impôts :

1-72 - Conditions de paiement des impôts :

1-73 - Conditions de paiement des impôts :

1-74 - Conditions de paiement des impôts :

1-75 - Conditions de paiement des impôts :

1-76 - Conditions de paiement des impôts :

1-77 - Conditions de paiement des impôts :

1-78 - Conditions de paiement des impôts :

1-79 - Conditions de paiement des impôts :

1-80 - Conditions de paiement des impôts :

1-81 - Conditions de paiement des impôts :

1-82 - Conditions de paiement des impôts :

1-83 - Conditions de paiement des impôts :

1-84 - Conditions de paiement des impôts :

1-85 - Conditions de paiement des impôts :

1-86 - Conditions de paiement des impôts :

1-87 - Conditions de paiement des impôts :

1-88 - Conditions de paiement des impôts :

1-89 - Conditions de paiement des impôts :

1-90 - Conditions de paiement des impôts :

1-91 - Conditions de paiement des impôts :

1-92 - Conditions de paiement des impôts :

1-93 - Conditions de paiement des impôts :

1-94 - Conditions de paiement des impôts :

1-95 - Conditions de paiement des impôts :

1-96 - Conditions de paiement des impôts :

1-97 - Conditions de paiement des impôts :

1-98 - Conditions de paiement des impôts :

1-99 - Conditions de paiement des impôts :

1-100 - Conditions de paiement des impôts :